

Distr.: General
2 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الرابعة والسبعين عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ومن ثمّ، يبيّن التقرير الأنماط والاتجاهات السائدة في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ويقدم توصيات لتحسين تنفيذ القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

300819 270819 19-13270 (A)



أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الرابعة والسبعين. ويقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويستند التقرير إلى الملاحظات المقدمة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة. كما استُخدمت في إعداد التقرير معلومات واردة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية وفي وسائل إعلام ومن منظمات غير حكومية ومصادر مفتوحة ومقابلات فردية مع ضحايا معروفين ومزعومين وأسرىهم ومحاميهم.

٢ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٩، واصلت حكومة جمهورية إيران الإسلامية الجمهورية العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وردّت على خمس رسائل من أصل ثماني رسائل موجهة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان^(١). وزار ممثلو مفوضية حقوق الإنسان طهران في آذار/مارس ٢٠١٩ والتقوا بمجموعة من المحاورين لمناقشة حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك استمرار إعدام أطفال جانيحين.

٣ - وأدى تنفيذ التعديل الذي أدخل على قانون مكافحة الاتجار بالمخدرات إلى انخفاض عدد أحكام الإعدام التي نفذت في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. إلا أن معدل تطبيق عقوبة الإعدام، بما في ذلك على الأطفال الجانيحين، لا يزال مرتفعاً. ومنذ صدور التقرير السابق الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/40/24)، تلقت المفوضية تقارير عن أثر الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية إيران الإسلامية. وعلى الرغم من أن تقييم الأثر المباشر للجزاءات لا يزال صعباً، فإن آثارها المتراكمة يبدو أنها تمس جميع قطاعات المجتمع، مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ - وبخلاف ذلك، لا تزال حالة حقوق الإنسان تتسم باستمرار استهداف محامي حقوق الإنسان والمدافعين عنها والنقابيين والمتظاهرين السلميين والصحفيين. وظلت المفوضية تتلقى تقارير عن التعذيب، والاحتجاز التعسفي، والمحاكمات التي لا تتقيد بالمعايير الدولية، فضلاً عن معلومات عن استمرار التمييز ضد النساء والفتيات وأفراد الأقليات.

ثانياً - عرض عام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

ألف - عقوبة الإعدام والحق في محاكمة عادلة

استخدام عقوبة الإعدام

٥ - لا يزال الأمين العام يساوره القلق إزاء استمرار تطبيق عقوبة الإعدام على طائفة واسعة من الجرائم. ووفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يجوز للدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن تحكم بهذه العقوبة إلا جزاءً على "أشد الجرائم خطورة"، وهو ما فسرتة اللجنة المعنية

(١) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/>

بحقوق الإنسان باستمرار بأنه يعني تلك الجرائم التي تنطوي على القتل العمد^(٢). ومع ذلك، لا تزال عقوبة الإعدام تطبق على الجرائم التي لا تنطوي على القتل العمد والجرائم المبهمة في نطاقها، مثل الإفساد في الأرض والحراية (التي تفسرها الحكومة على أنها عمل إجرامي يتضمن استخدام أسلحة فتاكة ضد أفراد آخرين أو الجمهور بشكل عام)^(٣).

٦ - وتلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات تشير إلى أن عام ٢٠١٨ شهد إعدام ٢٥٣ شخصا على الأقل، مما يمثل انخفاضاً كبيراً عن الأرقام التقديرية في عام ٢٠١٧ الذي شهد إعدام ما لا يقل عن ٤٣٧ شخصاً^(٤). وتُنفذ ما لا يقل عن ٣٨ من أحكام الإعدام المذكورة على جرمي "الإفساد في الأرض" و "الحراية"^(٥). وشهدت الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ تنفيذ عدد يتراوح بين ٥٨ و ٧٩ حكم إعدام^(٦). ويبدو أن الانخفاض في عدد أحكام الإعدام في عام ٢٠١٨ مقابل عام ٢٠١٧ كان نتيجة للتعديل الذي أدخل على قانون مكافحة الاتجار بالمخدرات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأُبلغ عن تنفيذ ما مجموعه ٢٤ حكم إعدام على جرائم متصلة بالمخدرات في عام ٢٠١٨ مقابل ٢٣١ حكماً في عام ٢٠١٧^(٧).

إعدام الأطفال الجانحين

٧ - لا يزال الأمين العام يشعر ببالغ القلق من استمرار الحكم بالإعدام على أطفال وعلى أطفال يدعى أنهم أطفال جانحون في إيران. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان معلومات تفيد بأن ما لا يقل عن ٨٥ من الأطفال الجانحين كانوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام في أيار/مايو ٢٠١٩، وبعضهم معرض لخطر الإعدام الوشيك. وجمهورية إيران الإسلامية طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، وكلاهما يحظر فرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة دون أي استثناء. ويُلغى قانون العقوبات على عقوبة الإعدام للفتيات اللواتي لا تقل أعمارهن عن تسع سنوات قمرية، وللصبية الذين لا تقل أعمارهم عن ١٥ سنة قمرية على سبيل "القصاص" أو في جرائم "الحدود" مثل القتل والزنا. ومن ثم، فإن فرض عقوبة الإعدام بعد ذلك على أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يشكل انتهاكاً لهذا الحظر.

٨ - وقد سعت جمهورية إيران الإسلامية إلى إدراج التدقيق القضائي لنضج الأطفال الجانحين ضمن المادة ٩١ من قانون العقوبات التي تنص على جواز استثناء الأطفال من فرض عقوبة الإعدام إذا كانوا

(٢) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٦ (٢٠١٨)، الفقرتان ٥ و ٣٥.

(٣) انظر A/73/398؛ وجمهورية إيران الإسلامية، قانون العقوبات الإسلامي لعام ١٩٩١، المادة ٢٨٦.

(٤) انظر: www.iranrights.org؛ "Annual report on the death penalty in Iran 2018", 2019; Amnesty International, *Death Sentences and Executions 2018* (London, 2019).

(٥) Iran Human Rights and Together Against the Death Penalty, "Annual report on the death penalty in Iran 2018".

(٦) انظر: www.iranrights.org؛ و 5 May 2019، "Execution trend in Iran January to April 2019".

(٧) Iran Human Rights and Together Against the Death Penalty, "Annual report on the death penalty in Iran 2018".

لا يدركون طبيعة الجريمة أو كان هناك عدم تيقن من بلوغهم مرحلة النمو العقلي الكامل. وللقاضي السلطة التقديرية في أن يطلب رأي الطب الشرعي أو أن يلجأ إلى أي وسيلة أخرى يراها ملائمة لتقييم النمو العقلي. ومع ذلك، استمر إعدام أطفال جانحين، حيث سجل تنفيذ ما لا يقل عن ٣٣ حكم إعدام منذ أن دخلت المادة ٩١ حيز النفاذ في عام ٢٠١٣ (انظر A/HRC/40/67). وسلطت لجنة حقوق الطفل الضوء على مسائل شتى في تنفيذ المادة ٩١ من قبل القضاء (انظر CRC/C/IRN/CO/3-4). وعلى وجه الخصوص، فإن معايير تقييم "النمو العقلي" غير محددة وتخضع تماماً لتقدير القضاء^(٨). ووردت أيضاً تقارير تفيد بأن المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ما زالت تفرض عقوبة الإعدام على الرغم من الآراء الطبية التي تخلص إلى أن الطفل الجانح يفتقر إلى النمو العقلي^(٩).

٩ - ويبين العدد المبلغ عنه للأطفال الجانحين الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام والأطفال الجانحين الذين أعدموا أن إدخال المادة ٩١ غير كافٍ ولم يمنع فرض عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ففي ٢٠١٨، أُعدم ما لا يقل عن سبعة أطفال جانحين. وكانت أعمارهم جميعاً تتراوح بين ١٤ و ١٧ عاماً وقت ارتكاب المزعوم لجريمة القتل ونفذ فيهم حكم الإعدام على سبيل "القصاص". وفي الحالات التي من هذا القبيل، من حق أقرب أقرباء الضحية أن يعفو عن المدعى عليه أو أن يقبل "الدية" على سبيل التعويض أو أن يطلب تنفيذ عقوبة الإعدام. وذكرت الحكومة مراراً أنها تسعى عموماً من خلال لجنة المصالحة وعن طريق تقديم المساعدة النقدية إلى "تشجيع التصالح من خلال مساعدة المدانين على دفع 'الدية'"^(١٠). وأشارت الحكومة إلى قيام السلطة القضائية بإنشاء فريق عامل معني بمنع عقوبة الإعدام، يعمل على إقناع الضحايا بالتنازل عن حقهم في "القصاص". ويشدد الأمين العام على أن إجراءات العفو أو تخفيف العقوبة يجب أن توفر بعض الضمانات الأساسية للعدل والمساواة أمام القانون، ويلاحظ في هذا الصدد أن دفع "الدية" قد ينطوي على تمييز ضد الأشخاص الذين قد لا تكون لديهم الوسائل المالية اللازمة (انظر A/61/311).

١٠ - ويكرر الأمين العام التأكيد على الشواغل التي أعربت عنها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٣ أيار/مايو ٢٠١٩^(١١) من أن السلطات أعدمّت طفلين دون الثامنة عشرة من العمر في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وادعى الصبيان اللذان كانا يبلغان من العمر ١٧ عاماً - وهما مهدي سهرابي فر الذي أفيد أنه كان يعاني من إعاقة ذهنية، وأمين صداقت^(١٢) - أنهما أُجبرا على الاعتراف بارتكاب جرمي الغصب والسرقعة بعد تعرضهما للتعذيب عندما أُلقي القبض عليهما وهما في سن الخامسة عشرة. وفيما يتعلق بهذه القضية، ذكرت الحكومة أن ثمة أدلة كثيرة أثبتت أن الصبيين مذنبان وأنهما اعترفا طوعية، وأن مكتب المسؤول عن الفحص الطبي خلص إلى أنهما ناضجان وأنهما خضعا لإجراءات المحاكمة العادلة وأنهما نجوا من عقوبة الجلد. ويتعارض تنفيذ هذين الحكمين من أحكام

(٨) جمهورية إيران الإسلامية، قانون العقوبات الإسلامي لعام ١٩٩١، المادة ٩١.

(٩) منظمة العفو الدولية، "إيران: أوقفوا الإعدام الوشيك لثلاثة سجناء قبض عليهم وهم قُصّر"، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٠) Islamic Republic of Iran, High Council for Human Rights, *UPR Mid-Term Report (2015-2016)*.

(١١) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Iran: Bachelet stresses execution of child offenders 'absolutely prohibited' by international law", 3 May 2019.

(١٢) منظمة العفو الدولية: "إيران: تعرّض شابان يبلغان من العمر ١٧ عاماً للجلد والإعدام سراً في انتهاك مروع للقانون الدولي"، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الإعدام مع التأكيدات المستمرة التي تقدمها الحكومة بعدم إعدام أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. ويكرر الأمين العام نداءاته العديدة إلى الحكومة بأن تقوم فوراً، تماشياً مع التزاماتها القانونية الدولية، بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على جميع الأشخاص المدانين بجرائم يدعى أنهم ارتكبوها عندما كانت أعمارهم دون ١٨ سنة (انظر A/73/299). والأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان مستعدان لدعم الحكومة في أية جهود قد تضطلع بها في هذا الصدد.

الحق في محاكمة عادلة

١١ - يعرب الأمين العام عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى حدوث حالات حرمان من الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك في القضايا الجنائية التي يواجه فيها المدعى عليهم عقوبة الإعدام. وواصلت مفوضية حقوق الإنسان تلقي تقارير عن عمليات توقيف دون أمر قضائي، وحالات اختفاء قسري، واحتجاز مطول دون توجيه تهم أو السماح بالاتصال بمحام، واستخدام الاعترافات المنتزعة بواسطة التعذيب كأدلة إدانة. وقد مُنع محامي الدفاع من توفير الدفاع المناسب عن موكلهم من خلال منع اطلاعهم على الملفات، ومحدودية الوقت المتاح لإعداد الدفاع، ومنعهم من الرد دفاعاً عن موكلهم أو من تقديم أدلة لهذا الغرض.

١٢ - وفي تقريرين سابقين (A/HRC/40/24؛ A/73/299)، أعرب الأمين العام عن قلقه من أن المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا تسمح للمتهمين بارتكاب جرائم تهدد الأمن الوطني باختيار ممثليهم القانونيين إلا من قائمة من المحامين يوافق عليها مسبقاً رئيس السلطة القضائية أثناء مرحلة التحقيق^(١٣). وفي أيار/مايو ٢٠١٩، أعلنت اللجنة البرلمانية للشؤون القضائية والقانونية عن تعديل مقترح من شأنه أن يمنع أي اتصال بالممثلين القانونيين لمدة ٢٠ يوماً في حالة المحتجزين الذين يواجهون تهما تتصل بالأمن الوطني أو الإرهاب أو الفساد المالي^(١٤). وقال المتحدث باسم اللجنة إن الفترة الأولية المحددة بعشرين يوماً يمكن تمديدتها^(١٥). ومن شأن هذا التعديل أن يزيد القيود المفروضة على إمكانية الحصول على مساعدة قانونية من اختيار المدعى عليه أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة.

١٣ - ويثير منع الاتصال بمحام قلقاً بالغاً بالنظر إلى عدد التقارير التي وردت عن حدوث تعذيب أو سوء معاملة لا تتزاع اعترافات أثناء مرحلة التحقيق. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الدولة قد أعلنت أن الاعترافات التي تنتزع بالإكراه أو التعذيب محظورة بموجب الدستور^(١٦) وتعتبر غير مقبولة في المحاكم^(١٧)، فإن قانون العقوبات، من جانبه، ينص على أن الاعتراف وحده يمكن أن يكون أساساً

(١٣) جمهورية إيران الإسلامية، قانون الإجراءات الجنائية للمحاكم العامة والثورية لعام ١٩٩٩، المادة ٤٨.

(١٤) Amnesty International, "Iran: regressive amendment would deal crushing blow to right to assistance of a lawyer during investigation phase", 16 May 2019، وانظر أيضاً www.icana.ir/Fa/News/424616.

(١٥) Amnesty International, "Iran: regressive amendment would deal crushing blow".

(١٦) جمهورية إيران الإسلامية، دستور عام ١٩٧٩، المادة ٣٨.

(١٧) جمهورية إيران الإسلامية، قانون العقوبات الإسلامي لعام ١٩٩١، المادتان ١٦٨ و ١٦٩.

للإدانة^(١٨). وأشارت الحكومة في تعليقاتها إلى أنه من أجل رصد تنفيذ الأحكام القانونية ذات الصلة، فإن هيئة الرصد المركزية هي الجهة المسؤولة عن الاضطلاع بعمليات التفتيش.

أنصار البيئة

١٤ - يلاحظ الأمين العام استمرار تعرض أنصار البيئة للتخويف والتوقيف والاحتجاز. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأنه حتى أيار/مايو ٢٠١٩، احتُجز ٢٠ من أنصار البيئة في عام ٢٠١٩. وتفيد التقارير^(١٩) بأن ١٢ شخصا من أنصار البيئة العشرين هؤلاء ما زالوا رهن الاحتجاز. ولا يتاح هؤلاء المحتجزين الاتصال بمحام.

١٥ - ويشعر الأمين العام بالقلق إزاء وضع الأعضاء الثمانية في مؤسسة تراث الحياة البرية الفارسية المحتجزين منذ كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨ والذين أُحيلوا إلى المحاكمة بتهمة التجسس في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩^(٢٠). ووجهت إلى أربعة من هؤلاء الأفراد تهمة "الإفساد في الأرض" التي يُعاقب عليها بالإعدام^(٢١). وتفيد تقارير بأن هذه التهم تستند إلى "اعترافات" قسرية انتزعت عن طريق التعذيب أو التهديد به^(٢٢). وتلقت المفوضية تقارير تفيد بأن أنصار البيئة لم يسمح لهم بالاتصال بمحام من اختيارهم وفُرض عليهم اختيار محام من قائمة سبقت الموافقة عليها من السلطة القضائية^(٢٣). وبعد أن احتجّت واحدة من المهتمين في جلسات المحاكمة قائلة إنها أكرهت على "الاعتراف"، مُنعت من حضور الجلسات اللاحقة^(٢٤). وهناك أيضا مخاوف من عدم حصول أنصار البيئة على الرعاية الصحية المناسبة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك احتمال التعرض لظروف مهددة للحياة، كما حدث في حالة واحدة. وقد جرت مقاضاة أنصار البيئة عقب وفاة كاووس سيد إمامي، مؤسس مؤسسة تراث الحياة البرية الفارسية، أثناء احتجازه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وليس هناك ما يشير إلى أنه جرت تحقيقات في وفاته.

(١٨) المرجع نفسه، المادة ١٧١؛ وجمهورية إيران الإسلامية، قانون الإجراءات الجنائية للمحاكم العامة والثورية لعام ١٩٩٩، المادة ١٩٤.

(١٩) Centre for Human Rights in Iran, "12 conservationists detained without counsel in Iran's Kurdistan Province", 18 April 2019.

(٢٠) انظر: www.irna.ir/news/83189789/؛ و www.isna.ir/news/97111005571؛ وانظر أيضا: www.farsnews.com/news/13971110000685/؛ و www.mizanonline.com/fa/news/489978/؛ و www.isna.ir/news/97111005571 on basis of retracted false 'confessions'، 30 January 2019.

(٢١) هيومن رايتس ووتش، "إيران: نشطاء بيئيون قد يواجهون الإعدام: احتُجزوا ٩ أشهر دون محام"، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(٢٢) Centre for Human Rights in Iran, "Eight conservationists tried in Iran", 24 January 2019. "Iran is using false 'confessions' to manufacture cases against detained conservationists", 24 January 2019.

(٢٣) هيومن رايتس ووتش، "إيران: محاكمة معيبة لنشطاء بيئيين: المعتقلون يدّعون تعرضهم للتعذيب في الاحتجاز"، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩؛ و "Eight conservationists tried in Iran", Centre for Human Rights in Iran.

(٢٤) Centre for Human Rights in Iran, "Mounting evidence that clears eight conservationists from grave charges", 7 February 2019. "judiciary still relies on forced 'confessions'", 7 February 2019. "Niloufar Bayani absent from trial after protesting prosecution's use of forced 'confessions'", 19 February 2019.

التوقيف والاحتجاز التعسفيان لمزدوجي الجنسية والأجانب

١٦ - يرحب الأمين العام بإطلاق سراح المواطن اللبناني نزار زكا في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وعبره الأمن إلى لبنان. ومع ذلك، فهو يلاحظ استمرار الشواغل بشأن حالة مزدوجي الجنسية والأجانب الآخرين الذين لا يزالون مسجونين، بمن فيهم أحمد رضا جلاي، وسياماك وباكير نمازي، ونازاني زغاري - راتكليف، وكامران غاديري، وشيويه وانغ، وروبرت ليفنسن، ومؤخراً أراس أمير، وهو مواطن إيراني يحمل الإقامة البريطانية الدائمة. وأشارت الحكومة في تعليقاتها إلى أن هؤلاء الأفراد لا يخضعون لملاحقة قضائية تعسفية وأنكرت وجود نمط يستهدف مزدوجي الجنسية والأجانب.

١٧ - ولاحظ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في آرائه التي صدرت مؤخراً، وجود نمط من استهداف مزدوجي الجنسية والأجانب بالاحتجاز التعسفي، ودعا إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المعنيين (انظر [A/HRC/WGAD/2018/52](#) و [A/HRC/WGAD/2017/49](#)). ويشعر الأمين العام بالقلق أيضاً لعدم حصول أجانب ومزدوجي جنسية محتجزين على الرعاية الصحية المناسبة، ولا سيما السيد جلاي والسيد وانغ والسيد غاديري الذين يواجهون ظروفًا يمكن أن تهدد حياتهم^(٢٥). وذكرت الحكومة أن العلاج الطبي يقدم إلى هؤلاء الأشخاص.

باء - الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الخصوصية

حظر النقابات العمالية المستقلة

١٨ - يُحظر إنشاء نقابات عمالية، باستثناء مجالس العمل الإسلامية واتحادات النقابات العمالية واتحادات ممثلي العمال الإيرانيين التي توافق عليها الحكومة، والتي يتعين أن تُسجل كلها لدى وزارة التعاونيات والعمل والرفاه الاجتماعي، بينما تُسجل بقية المنظمات العمالية والنقابات لدى وزارة التعليم (رابطات المعلمين) ووزارة الداخلية (دور العمال).

١٩ - ويُقي هذا الإطار القانوني على وجود نظام احتكاري لتمثيل العمال. ورغم أن جمهورية إيران الإسلامية عضو في منظمة العمل الدولية، فهي لم تصدق حتى الآن على اتفاقية منظمة العمل الدولية للحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) أو اتفاقيتها لحق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، اللتين حددهما مجلس إدارة المنظمة باعتبارهما "أساسيتين". وذكرت الحكومة في تعليقاتها أنها تدرس إمكانية الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين. وإضافةً إلى ذلك، يوجد قيد نظر لجنة الحرية النقابية التابعة لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وهي إحدى آليات العمل المستند إلى الشكاوى، ست شكاوى تتعلق بانتهاك حرية تكوين الجمعيات على مستوى القانون وعلى مستوى الممارسة في جمهورية إيران الإسلامية خلال العقد الماضي^(٢٦).

٢٠ - ويتعارض حظر النقابات العمالية المستقلة مع التزامات جمهورية إيران الإسلامية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة ٢٢) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

(٢٥) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أفاد خبراء من الأمم المتحدة بأن هناك محتجزين يواجهون ظروفًا مهددة للحياة في إيران يحتاجون علاجاً طبياً على وجه الاستعجال"، ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٩.

(٢٦) انظر: www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:20060::FIND:NO.

والاجتماعية والثقافية (المادة ٨). كما أن حالات المضايقة والاحتجاز التي تفيد التقارير بأن النشطاء العماليين يتعرضون لها بسبب دفاعهم عن حقوق العمال قد تشكل انتهاكا لحقوق وحرية أساسية - وهي حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات - وقد ترقى إلى مستوى الاحتجاز التعسفي.

٢١ - ويلاحظ الأمين العام شواغل أخرى طويلة الأمد فيما يتعلق بالحقوق في العمل وحقوق العمال، وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والأمن الوظيفي. ففي آذار/مارس ٢٠١٩، رفع المجلس الأعلى للعمل الحد الأدنى للأجور بنسبة ٣٥ في المائة (ليصبح ١٥,٢ مليون ريال شهريا)^(٢٧) رغم الاعتراف بأن أي أسرة مكونة من ثلاثة أو أربعة أفراد تحتاج إلى ٣٧,٦ مليون ريال شهريا لتغطية التكاليف^(٢٨). وطالبت الجماعات العمالية هي وأحد أعضاء البرلمان بأن تكون الزيادة في الحد الأدنى للأجور بمقدار أربعة أو خمسة أضعاف المعدل المطبق في عام ٢٠١٨^(٢٩).

الاحتجاجات والإضرابات والنشطاء المدافعون عن حقوق العمال

٢٢ - استمرت الإضرابات في قطاعي التعليم والنقل، حيث تظاهر المعلمون احتجاجا على تدني الأجور وسوء الأوضاع، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي شباط/فبراير ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠١٩^(٣٠). وألقي القبض على عشرات الأشخاص لمشاركتهم في المظاهرات التي نظمها العمال خارج مقر البرلمان في ١ أيار/مايو ٢٠١٩^(٣١). وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، ألقي القبض على المزيد من المعلمين على خلفية المشاركة في الاحتجاجات التي نُظمت في يوم المعلم^(٣٢). وذكر متحدث رسمي باسم السلطة القضائية أن معظم المقبوض عليهم أُفُرج عنهم بكفالة، وأضاف أن الاحتجاجات نُظمت دون الحصول على الإذن القانوني المناسب^(٣٣). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نظم سائقو الشاحنات، وعمال السكك الحديدية، وغيرهم من عمال القطاعات الصناعية وقطاع الحكومات المحلية إضرابات احتجاجا على تدني الأجور أو عدم دفعها، ووردت تقارير تفيد بإلقاء القبض على

(٢٧) Saeed Jalili, "Iran continues to struggle to keep workers content", Al-Monitor, 29 March 2019 (٢٧) <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2019/03/iran-worker-rights-wage-salary-increase-government-inflation.html> و www.farsnews.com/news/13971227000971/

(٢٨) انظر: www.isna.ir/news/97112512962/

(٢٩) انظر: <https://bit.ly/2KI81IV>

(٣٠) Centre for Human Rights in Iran, "Peaceful teachers protesting heavy sentence against Mohammad Habibi" متاح على: <https://iranhumanrights.org/2018/12/peaceful-teachers-protesting-heavy-sentence-against-mohammad-habibi-met-with-tear-gas-arrests/> و <https://en.radiozamaneh.com/labor/>

(٣١) Centre for Human Rights in Iran, "Security forces arrest protesters in front of Iran's Parliament on Labour Day", 1 May 2019

(٣٢) Centre for Human Rights in Iran, "Several detained without access to counsel one week after Labour Day protests", 7 May 2019

(٣٣) انظر: www.ilna.ir/fa/tiny/news-760326

متظاهرين واحتجازهم^(٣٤). ووفقاً للتقارير، أُلقي القبض على ٤٦٧ عاملاً على الأقل في عام ٢٠١٨ لتظاهروهم احتجاجاً على ظروف العمل^(٣٥).

٢٣ - ويشعر الأمين العام بالقلق لأن نشطاء الحقوق العمالية لا يزالون يتعرضون للمضايقة بسبب دفاعهم عن حقوق العمال. ففي آب/أغسطس ٢٠١٨، صدر حكم على محمد حبيبي بالسجن لمدة عشرة أعوام ونصف بعد أن وُجهت إليه تهم متعلقة بنشاطه النقابي السلمي^(٣٦). ومن الحالات التي تعكس هذا القلق أيضاً حالة اثنين من النشطاء المدافعين عن حقوق العمال في مصنع هفت تابه للسكر، وهما إسماعيل بخشي وسبيدة قليان. ففي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أُلقي القبض على السيد بخشي والسيدة قليان أثناء مظاهرة سلمية نُظمت خارج مكتب حاكم مقاطعة خوزستان بخصوص مشكلات في مصنع هفت تابه. وبعد الإفراج عن الشخصين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وصفا علناً المعاملة السيئة التي عانها منها أثناء الاحتجاز والتعذيب الذي تعرضا له لإجبارهما على الاعتراف. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أُلقي القبض عليهما من جديد انتقاماً منهما لأنهما كشفوا علناً عن المعاملة السيئة المزعومة^(٣٧). ووردت تقارير تفيد بأن كليهما حُرِم من العلاج الطبي^(٣٨) ومن الاتصال بمحام^(٣٩)، وبث التلفزيون الوطني اعترافهما القسري بتهم تتعلق بالأمن الوطني^(٤٠). وأفادت تقارير بأن السيدة قليان قد حبست انفرادياً^(٤١). وذكرت الحكومة أن كلا الشخصين خرق قانون مكافحة المظاهرات وحاول الإطاحة بالحكومة من خلال إثارة اضطرابات عمالية بعد دفع معظم الأجور المتأخرة.

٢٤ - وشهدت الشهور الأخيرة المزيد من الحالات التي تعرض فيها النشطاء المدافعون عن حقوق العمال للمضايقة والاحتجاز. ففي شباط/فبراير ٢٠١٩، حُكِم على أسعد بهنام إبراهيم زاده بالسجن لمدة ست سنوات لمشاركته في احتجاجات مصنع هفت تابه^(٤٢). وحُكِم على محمود أرشام رضائي، الناشط العمالي الذي أُلقي القبض عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بالسجن لمدة ثماني سنوات ونصف

(٣٤) انظر: <https://en.radiozameh.com/labor/>.

(٣٥) منظمة العفو الدولية، ”عام العار“ في إيران: اعتقال ما يزيد عن ٧٠٠٠ شخص في حملة قمع مروعة للمعارضين خلال ٢٠١٨، “٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٣٦) Centre for Human Rights in Iran, “Peaceful teachers protesting heavy sentence against Mohammad Habibi”

(٣٧) منظمة العفو الدولية، ”إيران: خطر داهم بمزيد من التعذيب يحدق بنشطاء في مجال حقوق العمال“، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ و Centre for Human Rights in Iran, “Iran: release labour activists re-arrested for revealing they’d been tortured”, 22 January 2019.

(٣٨) Centre for Human Rights in Iran, “Intelligence Ministry denies labour activists Qoliyan and Bakhshi medical treatment”, 26 February 2019 و Centre for Human Rights in Iran, “Labour activists Ali Nejati denied medical treatment against doctor’s orders”, 31 January 2019.

(٣٩) Centre for Human Rights in Iran, “Qoliyan and Bakhshi held without bail or access to lawyers for almost two months, transferred to prisons in Ahvaz”, 14 March 2019.

(٤٠) انظر: <https://en.radiozameh.com/labor/>.

(٤١) Centre for Human Rights in Iran, “Intelligence Ministry denies labour activists Qoliyan and Bakshi”

(٤٢) Centre for Human Rights in Iran, “Peaceful labour rights activist sentenced to prison in 10-minute trial”, 21 March 2019.

بعد أن وجهت له تهم متعلقة بالأمن الوطني على خلفية مشاركته في احتجاجات سلمية^(٤٣). ومنع كلاهما من الاتصال بمحام.

حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني

٢٥ - تعرضت حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني لضغط غير مسبوق، حيث أحكمت الحكومة قبضتها على المعلومات المعروضة على المنصات الإلكترونية. فقد استمر حجب المواقع الشبكية، بما فيها فيسبوك وتويتر^(٤٤). وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، قررت السلطة القضائية حجب خدمة تلغرام للرسائل الفورية، التي يستخدمها أكثر من ٤٠ مليون شخص، لأنها "تخل بالوحدة الوطنية" و "تسمح للبلدان الأجنبية بالتجسس" على جمهورية إيران الإسلامية^(٤٥). وأبلغ مستخدمو الإنترنت من ذلك الحين أيضا بأنهم يواجهون صعوبات في الوصول إلى متجر تطبيقات أبل وإلى تطبيق واتس آب وبأن الأدوات البديلة، كالشبكات الخاصة الافتراضية، يتم تعطيلها.

٢٦ - ومنذ أن سن المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني قواعد تنظيمية جديدة^(٤٦) في آب/أغسطس ٢٠١٧، زادت السلطات من قدراتها الرقابية. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أكد وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن شبكة المعلومات الوطنية التي أسستها الحكومة تسمح للأجهزة الأمنية برصد الحسابات الخاصة والتحكم في محركات البحث الوطنية^(٤٧). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طرحت الحكومة مشروع قانون جديد بشأن تنظيم وسائط التواصل الاجتماعي^(٤٨). وإذا أقر هذا المشروع، فسيزيد من تدخل القوات المسلحة في البنية التحتية للإنترنت ورقابتها عليها، وسيُضيف جرائم جديدة مرتبطة باستخدام التطبيقات الإلكترونية المحجوبة. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، استمرت الحكومة في التشجيع على استخدام المنابر المحلية، في ظل مخاوف من أن هذه المنابر قد تتعارض مع معايير الخصوصية والسلامة على الإنترنت بشكل يعوق ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير.

احتجاز الصحفيين والكتاب والإعلاميين

٢٧ - ظلت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير عن تعرض الصحفيين والكتاب والإعلاميين للقبض التعسفي والاحتجاز والمضايقة. ففي عام ٢٠١٨، وردت تقارير تفيد باحتجاز ٢٨ صحفياً^(٤٩). ووردت تقارير أيضاً بشأن وجود تهديدات على المنصات الإلكترونية وتعرض الصحفيين المحتجزين للترهيب. ووردت تقارير تفيد بإلقاء القبض على أربعة من أعضاء الفريق الذي يصدر منشورا إلكترونيا بعنوان

(٤٣) Centre for Human Rights in Iran, "Peaceful labour activist Arsham Rezaee sentenced to prison without access to counsel", 28 March 2019.

(٤٤) Centre for Human Rights in Iran, "Rouhani Government 'closed seven million' websites in first term", 8 June 2017؛ وانظر أيضا: www.isna.ir/news/96031608592/.

(٤٥) Reporters Without Borders, "Iranian court imposes total ban on Telegram", 4 May 2018.

(٤٦) انظر: <http://bit.ly/2wCsbcT>.

(٤٧) انظر: <http://tn.ai/1628696>.

(٤٨) انظر: www.isna.ir/news/97082813960/.

(٤٩) Reporters Without Borders, "Worldwide round-up of journalists killed, detained, held hostage or missing in 2018", 2019.

”غام“ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٥٠). ومن المقرر أن يخضع الأربعة للمحاكمة بعد أن وجهت إليهم تهم متعلقة بالأمن الوطني^(٥١). وكان منشور غام قد أورد أنباء عن الاحتجاجات التي نظمها عمال مصنع هفت تابه والمجموعة الوطنية لصناعة الصلب في إيران. وحُكم على الصحفي حامد أئينيهفاند بالسجن ست سنوات في ٢٥ كانون/ديسمبر ٢٠١٨ حيث وجهت إليه تهم متعلقة بالأمن القومي^(٥٢) بعد أن انتقد سياسات الحكومة^(٥٣). وعلقت الحكومة قائلة إن قضية السيد أئينيهفاند معروضة حالياً على محكمة الاستئناف. وفقاً لما أفاد به محامي الصحفي يشار سلطاني، فقد حُكم على هذا الصحفي بالسجن خمس سنوات^(٥٤) بسبب نشر تقارير عن الفساد في إدارة بلدية طهران^(٥٥).

٢٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٩، ووفقاً لمعلومات مفوضية حقوق الإنسان، حُكم على ثلاثة من أعضاء رابطة الكتاب الإيرانيين، وهم بكتاش أبتين ورضا خاندان ماهابادي وكيفان باجان، بالسجن ست سنوات بعد أن وجهت إليهم تهم متعلقة بالأمن الوطني^(٥٦)، وتفيد التقارير بأن هذه التهم وجهت لهم بسبب منشورات معارضة للرقابة^(٥٧).

٢٩ - وقد استمر إنفاذ الأمر القضائي الصادر في حق موظفين سابقين وحاليين في الخدمة الفارسية لهيئة الإذاعة البريطانية، وإن كانت أسماء بعض الأفراد قد رفعت من القائمة. وبالإضافة إلى التهديدات والتصريحات التشهيرية التي استهدفت هؤلاء الموظفين، فقد خُلِفَ التحقيق معهم وتجميد أصولهم والتهديد بإلقاء القبض عليهم بمجرد عودتهم إلى جمهورية إيران الإسلامية تأثيراً سلبياً كبيراً على هؤلاء الموظفين وأسروهم.

جيم - الحالة فيما يتعلق بمحامي حقوق الإنسان والمدافعين عنها

محامو حقوق الإنسان

٣٠ - يشعر الأمين العام بقلق عميق إزاء استهداف محامي حقوق الإنسان بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان للآخرين، بما يشمل تعرضهم للمضايقة أثناء ممارسة نشاطهم وإلقاء القبض عليهم واحتجازهم

(٥٠) Centre for Human Rights in Iran, “Three Labour Affairs reporters remain detained three months after arrests”, 10 April 2019.

(٥١) Centre for Human Rights in Iran, “Seven to face trial in connection with labour protests”, 22 May 2019.

(٥٢) Centre for Human Rights in Iran, “Iranian journalists sentenced to six years in prison without lawyer”, 7 January 2019.

(٥٣) Centre for Human Rights in Iran, “وانظر أيضاً: www.irna.ir/fa/News/83147336؛ و”Imprisoned journalist Hamed Aynehvand denied right to post bail in Iran”, 14 February 2019.

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) Centre for Human Rights in Iran, “Journalist to serve five years in prison for uncovering corruption in Tehran municipality”, 25 January 2019؛ وانظر أيضاً: www.isna.ir/news/97110301787.

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) Centre for Human Rights in Iran, “Three members of Iran’s Writers Association charged with national security crimes for opposing censorship”, 29 January 2019.

(٥٨) Centre for Human Rights in Iran, “Harsh prison terms for three Iranian authors who dared to criticize the State”, 17 May 2019.

(٥٩) المرجع نفسه.

بعد توجيههم مشكوك في صحتها إليهم، ومعاقبتهم بالسجن والجلد. فقد احتُجز ثمانية من محامي حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٨ لأسباب يبدو أنها مرتبطة بعملهم^(٥٨)، بينما أفادت التقارير أن ثلاثة محامين كانوا محتجزين في أبريل/نيسان ٢٠١٩^(٥٩).

٣١ - وتعكس حالة نسرين سوتوده، المحامية البارزة، نمط المضايقة والاحتجاز اللذين يتعرض لهما محامو حقوق الإنسان. فقد أفادت تقارير بأن السيدة سوتوده حُكم عليها في آذار/مارس ٢٠١٩ بالسجن لمدة ٣٨ سنة وبالجلد ١٤٨ جلدة بعد أن وجهت إليها سبع تهم. وقد حدث ذلك بعد قيامهما بتمثيل نساء تظاهرن ضد الحجاب الإلزامي. وأكدت الحكومة إدانة السيدة سوتوده بهذه التهم السبع وأنها ستُعاقب، بموجب القانون الإيراني، بالعقوبة الأشد في أحكام الإدانة هذه وهي السجن ١٢ سنة^(٦٠). ولا تزال السيدة سوتوده محتجزة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بعد أن أُلقي القبض عليها لصدور حكم إدانة غيابي عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في تهم تتعلق بالتجسس^(٦١) لم تكن على علم بها حتى وقت القبض عليها وتواجه بسببها عقوبة السجن لمدة خمس سنوات^(٦٢).

٣٢ - وتعرض المحامي محمد نجفي للمضايقة القضائية بشكل متكرر بسبب تعليقات^(٦٣) زعم فيها أن السلطات تسترت على وفاة أحد موكليه السابقين أثناء احتجازه^(٦٤). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، حُكم على المحامي بالسجن ثلاث سنوات والجلد ٧٤ جلدة^(٦٥). وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أُفُرج عنه بموجب قرار غفو ولكن أُلقي القبض عليه مجدداً في ١ نيسان/أبريل. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أيدت محكمة الاستئناف، وفقاً للتقارير، قرار إدانته بثلاثة تهم متعلقة بالأمن الوطني^(٦٦) يواجه بسببها عقوبة السجن لمدة ١٠ سنوات^(٦٧). وأُلقي القبض على محامي آخر من محامي حقوق الإنسان، يدعى أميرسالار

Centre for Human Rights in Iran, "Iran must stop imprisoning lawyers for defending their clients", 30 (٥٨)

Centre for Human Rights in Iran, "Crackdown on defense lawyers in Iran: Amirsalar و October 2018؛ Davoudi not heard from since arrest", 3 December 2018

Centre for Human Rights in Iran, "Detained defense attorney to be tried on four charges for peaceful (٥٩) activities", 22 April 2019

Centre for Human Rights in Iran, "Iran: harsh sentence for rights lawyer threatens activism", 20 March (٦٠) 2019

Amnesty International, "Urgent action: women's rights defender faces 34 years in jail", 4 March 2019 (٦١)

(٦٢) المرجع نفسه.

Centre for Human Rights in Iran, "Iran should launch independent investigation of deaths of two protesters (٦٣) in prison", 11 January 2019

International Federation for Human Rights, "Iran: ongoing judicial harassment against human rights lawyers (٦٤) Mr. Amir Salar Davoodi and Mr. Mohammad Najafi", 19 April 2019

Centre for Human Rights in Iran, "Lawyer who sought justice for death of detainee in Iranian custody (٦٥) sentenced to three years, 74 lashes", 29 October 2018

International Federation for Human Rights, "Iran: ongoing judicial harassment against human rights (٦٦) lawyers؛ وانظر أيضاً: www.irna.ir/news/83277038/

International Federation for Human Rights, "Iran: ongoing judicial harassment against human rights (٦٧) lawyers"

داوودي، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨^(٦٨) فيما يتصل بقناة “بدون رتوش” التي يديرها على منصّة تليغرام^(٦٩). ووردت تقارير تفيد بأنه حُبس انفراديا وحرّم من الاتصال بمحام رغم خضوعه للاستجواب^(٧٠). وأدين في تمّ متعلقة بالأمن الوطني وحُكم عليه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ بالسجن لمدة ٣٠ سنة والجلد ١١١ جلدة^(٧١).

المدافعون عن حقوق الإنسان

٣٣ - لا يزال الأمين العام يساوره بالغ القلق إزاء حالة المدافعين عن حقوق الإنسان. فمنذ صدور تقريره السابق، لا يزال كل من نرجس محمدي وآراش صادقي وسهيل عربي مسجونين، رغم الدعوات إلى إطلاق سراحهم الواردة في التقريرين السابقين للأمين العام (A/HRC/40/24 و A/73/299). وعلى الرغم من أن إطلاق سراح السيد عربي كان مقرراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فقد حكم عليه بعقوبات جديدة بالسجن يبلغ مجموعها حوالي ١١ سنة في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقامت نرجس محمدي، بعد الحكم عليها بالسجن لمدة ١٦ عاماً في عام ٢٠١٦، بالإضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٧٢) احتجاجاً على حرمانها من جانب السلطات من العلاج الطبي المناسب لنوبات صرع وانصمام رئوي وإجراء عملية جراحية في المرارة^(٧٣). وخلال الإضراب عن الطعام، قدمت السلطات تأكيدات بأن السيدة محمدي ستلتقى العلاج اللازم. وأفيد بنقلها إلى المستشفى في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩ لإجراء عملية جراحية^(٧٤)، ولكنها أعيدت إلى السجن قبل الأوان، مما أدى إلى إصابتها بالتهاب.

٣٤ - كما يساور الأمين العام القلق إزاء الحالة الصحية لآراش صادقي، المدافع عن حقوق الإنسان. ففي تموز/يوليه ٢٠١٨، أفيد بأنه مصاب بـساركومة غضروفية، وهي سرطان يسبب أوراماً في العظام. وأجريت له عملية جراحية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ولكنه لم يتلقَ الرعاية المقررة للمتابعة، وأعيد إلى

(٦٨) Iran Human Rights, “Iranian Centre for Human Rights in Iran, “Crackdown on defense lawyers in Iran”, 28 April 2019.

(٦٩) International Federation for Human Rights, “Iran: ongoing judicial harassment against human rights lawyers” و International Bar Association, “Centre for Human Rights in Iran, “Crackdown on defense lawyers in Iran” و “Detention of human rights lawyer Amirshar Davoodi in Iran a deep concern”, 21 February 2019.

(٧٠) International Federation for Human Rights, “Iran: ongoing judicial harassment against human rights lawyers” و International Bar Association, “Detention of human rights lawyer Amirshar Davoodi”.

(٧١) منظمة العفو الدولية، إيران: الحكم على محام لحقوق الإنسان بالسجن ٣٠ سنة و ١١١ جلدة “ظلم يبعث على الصدمة”، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٧٢) Tara Sepehri Far, “Iranian prisoners’ hunger strike is a plea for basic rights”, Human Rights Watch, 16 January 2019.

(٧٣) Centre for Human Rights in Iran, “Open letter from Evin Prison: Narges Mohammadi calls on Tehran prosecutor to stop denying her medical treatment”, 20 December 2018.

(٧٤) Iran Human Rights, “Imprisoned human right defender Narges Mohammadi hospitalized for surgery”, 15 May 2019.

السجن قبل الأوان^(٧٥). وأصيب السيد صادقي بالتهاب شديد في ذراعه وقد يُتَر (٧٦). وذكرت السلطات أن نتائج الفحوص الطبية التي أجريت للسيد صادقي غير قاطعة، وأنه يتلقى العلاج الطبي بانتظام. ويكرر الأمين العام الدعوة التي وجهها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للإفراج الفوري عن السيد صادقي (انظر A/HRC/WGAD/2018/19)، وبخاصة في ضوء ما أفيد به عن حالته الصحية.

٣٥ - ويرحب الأمين العام بالتقارير التي تفيد بإطلاق سراح القائد الأكاديمي والزعيم الروحي محمد علي طاهري في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويلاحظ الإفراج بكفالة عن المدافعين عن حقوق الإنسان، فرهاد ميسمي ورضا خندان (زوج السيدة ستوده) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وحكم على الرجلين بالسجن لمدة ست سنوات بتهم تتعلق باحتجاجهما سلميا على قوانين الحجاب الإلزامي في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩^(٧٧). وقد أفيد بأنهما طعنا في الإدانة والحكم^(٧٨).

دال - حالة النساء والفتيات

المدافعات عن حقوق الإنسان

٣٦ - يشعر الأمين العام بقلق عميق إزاء استمرار قمع المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يعارضن الحجاب الإلزامي، وإزاء رد السلطات على الاحتجاجات ضد الحجاب الإلزامي. وألقي القبض على عدة متظاهرات، ولا سيما في صفوف المشاركات في حملة "حريتي الخفية" على الإنترنت وبعض اللاتي أصبحن يعرفن بـ "فتيات شارع الثورة". ووفقا للمعلومات الواردة إلى مفوضية حقوق الإنسان، ففي حين أطلق سراح أغلبهن بكفالة، حُكم على بعضهن بالسجن لمدة تصل إلى سنتين بتهمة "تشجيع الفساد الأخلاقي". ولا تزال النساء اللاتي يتحدن الحجاب الإلزامي يواجهن مضايقات بانتظام من جانب السلطات وأفراد من عامة الناس^(٧٩).

٣٧ - وما زال اعتقال المتظاهرات المعارضات للحجاب الإلزامي مستمرا. ففي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتقلت الناشطة في مجال حقوق المرأة ياسمن آرياني بعد احتجاجها على قوانين الحجاب الإلزامي في مترو طهران في ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، الموافق لليوم الدولي للمرأة^(٨٠). وانتشر مقطع فيديو لاحتجاجها انتشارا واسعا على وسائل التواصل الاجتماعي. كما أفيد بإلقاء القبض على والدتها، منيرة

(٧٥) Human Rights Activists News Agency, "Against doctor's orders, authorities take Arash Sadeghi back to prison after surgery", 23 September 2018.

(٧٦) Centre for Human Rights in Iran, "Unable to move his arm, Arash Sadeghi denied hospitalization for infected biopsy wound", 12 February 2019.

(٧٧) هيومن رايتس ووتش، "إيران: أطلقوا سراح الناشطات المعارضات للحجاب الإلزامي: أحكام بالسجن بتهم أخلاقية غامضة"، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(٧٨) Human Rights Activists News Agency, "A daily overview of human rights violations in Iran", 2 February 2019.

(٧٩) منظمة العفو الدولية، "إيران: أفراد الحرس المواليون للحكومة يعتدون على النساء بسبب معارضتهن لقوانين الحجاب الإلزامي"، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩.

(٨٠) Centre for Human Rights in Iran, "Anti-compulsory hijab protester, mother in widely shared Tehran metro video both arrested", 12 April 2019؛ وانظر أيضا <http://fna.ir/d90xvm>.

عريشاهي، في اليوم التالي بعد استفسارها عن وضع ابنتها^(٨١). ولم يتح لهما الاتصال بمحام. وأفيد بأن امرأة ثالثة، مزرغان كشاورز، التي ظهرت أيضا في فيديو الاحتجاج الذي انتشر بشكل واسع، قد أُلقي القبض عليها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩^(٨٢)؛ وأن مكان وجودها غير معروف^(٨٣).

٣٨ - ويرحب الأمين العام بإطلاق سراح غلروخ إيرايي في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بعد دفع كفالة^(٨٤). ومع ذلك، أفيد بأنها تواجه تهما جديدة هي وأثينا دائمي، وهي مدافعة أخرى عن حقوق المرأة ومحتجزة منذ فترة طويلة^(٨٥). وقد أعلنت السلطات أنه من المقرر إطلاق سراح السيدة دائمي في تموز/يوليه ٢٠٢٠، وأكدت أن هناك تهما جديدة وُجّهت إليها، وزعمت أن هناك محاميا يمثلها.

التطورات التشريعية

٣٩ - يلاحظ الأمين العام اعتماد البرلمان، في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٩، مشروع القانون المعدّل للقانون المتعلق بتحديد جنسية الأطفال المولودين من أمهات إيرانيات وآباء أجنبية^(٨٦). ويسمح مشروع القانون لهؤلاء الأطفال بتقديم طلبات للحصول على الجنسية الإيرانية عند بلوغهم سن الـ ١٨ عاما، في حال عدم قيام أمهاتهم بذلك بالفعل، أو في حال عدم ارتباط قضاياهم بشواغل تتعلق بالأمن الوطني. ولم يتم مجلس صيانة الدستور بعدُ بإقرار مشروع القانون. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعاد المجلس التعديل إلى البرلمان، نظرا لأنه لا يتيح للسلطات معالجة المسائل الأمنية الناشئة عن أنشطة الأب الأجنبي، ولأنه يمنح الآباء الأجانب إقامة دائمة تلقائيا^(٨٧). وأشارت الحكومة، في تعليقاتها، إلى أن ثمة تعديلات على مشروع القانون سيتم التصديق عليها قريبا.

٤٠ - كما يرحب الأمين العام باعتماد البرلمان، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال والمراهقين^(٨٨). ورغم ذلك، وبالإضافة إلى بطء وتيرة إقرار مجلس صيانة الدستور لمشروع القانون، فإن عدم الوضوح الذي يكتنف السن الدنيا للمسؤولية الجنائية يحول دون معاملة القضاة للقضايا التي يتورط فيها أطفال جانحون معاملة متسقة^(٨٩).

(٨١) Centre for Human Rights in Iran, "Anti-compulsory hijab protester, mother in widely shared Tehran metro video both arrested", 12 April 2019.

(٨٢) المرجع نفسه.

(٨٣) المرجع نفسه.

(٨٤) Centre for Human Rights in Iran, "Just released from prison, Golrokh Iraee Ebrahimi faces more time behind bars", 9 April 2019.

(٨٥) المرجع نفسه.

(٨٦) Islamic Republic News Agency, "Iran's Foreign Ministry supports citizenship through mums: Spox" 13 May 2019؛ وهيومن رايتس ووتش، "البرلمان الإيراني يوافق على إصلاح قانون الجنسية: على مجلس صيانة الدستور اعتماد مشروع القانون الذي يساعد النساء والأطفال"، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٨٧) انظر <https://fararu.com/fa/news/402501/> و <https://www.isna.ir/news/98032511407/>.

(٨٨) معلومات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

(٨٩) Centre for Human Rights in Iran, "Delays in ratification of bill for protection of children means more violence and abuse", 18 December 2018.

٤١ - ولا يزال الأمين العام يشعر ببالغ القلق لأن السن القانونية للزواج تبلغ بموجب القانون المدني ١٣ عاما بالنسبة للفتيات و ١٥ عاما بالنسبة للصبيّة. ويمكن أن تتزوج فتيات لا تتجاوز أعمارهن ٩ سنوات بموافقة آبائهن وإذن من أحد القضاة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، رفضت لجنة الشؤون القضائية والقانونية في البرلمان الإيراني خطة لتعديل المادة ١٠٤١ من القانون المدني لرفع السن القانونية للزواج إلى ١٦ عاما بالنسبة للفتيات و ١٨ عاما بالنسبة للصبيّة^(٩٠). وذكر رئيس اللجنة، في شباط/فبراير ٢٠١٩، أنه سيتم عرض خطة جديدة على البرلمان ومجلس صيانة الدستور بغرض الموافقة عليها^(٩١). وحتى في إطار هذا الاقتراح، يظل من الممكن أن تتزوج فتيات لا تتجاوز أعمارهن ١٣ عاما بموافقة ولي الأمر وإذن من المحكمة. وذكرت الحكومة أن سياستها تهدف إلى التوعية بمسألة زواج الأطفال في المجتمعات المحلية.

٤٢ - ولا يزال زواج الأطفال شائعا في جمهورية إيران الإسلامية. ووفقا للمنظمة الوطنية للتسجيل المدني، سُجل خلال الفترة من آذار/مارس ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ حالة زواج لفتيات دون الرابعة عشرة من العمر، بما في ذلك ٢١٧ زيجة لفتيات دون سن العاشرة. ويرجح أن يكون العدد الفعلي لحالات زواج الأطفال أكبر من ذلك، حيث إن كثيرا منها غير مسجل.

٤٣ - وزواج الأطفال ممارسة تمييزية تؤثر على الفتيات بشكل رئيسي، ويمكن أن تؤدي إلى انتهاك عدد من حقوق الإنسان. كما تؤثر تلك الممارسة على التعليم، حيث لا يتسنى للأطفال المتزوجين الالتحاق بالمدارس مثل الأطفال غير المتزوجين، وتنقطع الغالبية العظمى من الطفلات العرائس عن الدراسة^(٩٢). وذكرت الحكومة أنه لا يوجد قانون يمنع الفتيات المتزوجات من الالتحاق بالمدرسة، وأن هناك بدائل متوفرة، مثل الفصول الدراسية الليلية. وأظهرت دراسة استقصائية أن ٣٧,٥ في المائة ممن يخضعون لزواج الأطفال هم أميون، وأن ٤٠ في المائة من الطفلات العرائس والأطفال العرسان أفادوا بأنهم ليسوا سعداء في زواجهم^(٩٣). وأفاد عدد كبير من الطفلات العرائس بأنهن تعرضن للاعتداء العائلي^(٩٤).

٤٤ - ويشعر الأمين العام بالقلق إزاء بطء التقدم المحرز في اعتماد مشروع قانون البرلمان المتعلق بحماية المرأة من العنف وما أفيد به من تمهيد لمشروع القانون. ويتناول مشروع القانون، بالإضافة إلى حماية المرأة من الاعتداء، إعادة تأهيل المجرمات وطرق استجوابهن. وأفيد بأن مراجعة أجرتها السلطة القضائية أسفرت عن حذف ٤١ مادة، أغلبها تتعلق بعقوبات الجناة^(٩٥). وأعلنت نائبة الرئيس لشؤون المرأة والأسرة، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أن مشروع القانون قد أرسل أيضا إلى علماء الدين في قم لاستعراضه، وقيل إنهم أعادوا مشروع القانون إلى السلطة القضائية لمراجعته^(٩٦).

(٩٠) Centre for Human Rights in Iran, "Outrage after judicial parliamentary committee rejects bill to ban child marriages in Iran", 28 December 2018.

(٩١) معلومات مستمدة من منظمة Impact Iran؛ انظر www.tasnimnews.com/fa/news/1397/11/17/1941311.

(٩٢) Kameel Ahmady, *An Echo of Silence: A Comprehensive Research Study on Early Child Marriage (ECM) in Iran* (2016).

(٩٣) المرجع نفسه.

(٩٤) المرجع نفسه.

(٩٥) انظر www.ion.ir/News/440183/.

(٩٦) انظر www.ilna.ir/fa/tiny/news-678900.

هاء - وضع الأقليات

الأقليات الإثنية والدينية

٤٥ - لا تزال ترد تقارير عن التمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية في القانون والممارسة. واستناداً إلى معلومات وردت إلى مفوضية حقوق الإنسان، هناك أفراد من الأقليات، من بينهم متحولون إلى المسيحية وعرب ومسلمون سُنة، يعانون من التمييز^(٩٧)، ولا سيما في مجالي العمالة والتعليم. وذكرت الحكومة في تعليقاتها أنها تكفل حقوق المواطنة لجميع الإيرانيين، وأن إسناد أفعال إجرامية لأي شخص ليس له علاقة بدينه أو عرقه.

٤٦ - ووفقاً للمعلومات الواردة، لا يزال الأكراد الكولبران يواجهون إعدامات خارج نطاق القانون على يد السلطات الحدودية. وتشير التقديرات إلى أن ٨٤ ٠٠٠ من الكولبران ينخرطون في الأنشطة المتعلقة بنقل السلع مثل الشاي والتبغ والوقود عبر الحدود بسبب انعدام فرص العمل في مقاطعات كرمانشاه وكردستان وإيلام وأذربيجان الغربية. وعلى الرغم من أن القانون المحلي يسمح فقط باستعمال القوة الفتاكة كملاذ أخير، أفيد بأن ٢٨ شخصاً من الكولبران لقوا مصرعهم في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ نتيجة إطلاق النار من جانب السلطات الحدودية بدعوى عمليات عبور غير مشروعة. وأشارت الحكومة إلى أن المشرعين يعملون على إيجاد حل لتسوية وضع الكولبران.

٤٧ - وفي ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، حُكم على سبعة أعضاء من الطائفة البهائية بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "الانتماء إلى منظمة تعمل ضد الأمن القومي" بعد أن أجابوا عن أسئلة بشأن دينهم وجهت إليهم في منازلهم^(٩٨). ولا تزال مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير حول رفض قبول مقدمي الطلبات البهائيين في الجامعات أو طردهم منها بسبب دينهم، وتشميع السلطات للأعمال التجارية المملوكة للبهائيين بسبب قيام مالكيها بإغلاقها في الأيام البهائية المقدسة. وذكرت الحكومة أن العديد من الطلاب البهائيين ملتحقون بالجامعة وأن بهائيين عدة يديرون شركات كبيرة متعاقدة مع الدولة وتحصل على الدعم المالي منها.

٤٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أيدت إحدى محاكم الاستئناف أحكاماً بالسجن تتراوح بين ٦ و ٢٦ سنة في حق ٢٣ شخصاً من دراويش غناباد أُلقي القبض عليهم لمشاركتهم في مظاهرات سلمية في شباط/فبراير ٢٠١٨^(٩٩). وأفيد بأن الدراويش تعرضوا لسوء معاملة وظروف احتجاز سيئة وحرمان من الرعاية الطبية^(١٠٠).

(٩٧) معلومات مستمدة من منظمة Impact Iran وفريق حقوق الأقليات؛ انظر www.hra-news.org/2019/hranews/a-19348/ و www.hra-news.org/2018/hranews/a-14854/ و www.hra-news.org/2019/hranews/a-19722/.

(٩٨) Centre for Human Rights in Iran, "Seven Baha'i faith members sentence to three years imprisonment in Bushehr", 12 May 2019.

(٩٩) Centre for Human Rights in Iran, "Iran appeals court upholds lengthy prison sentences, lashings against 23 dervishes", 15 March 2019.

(١٠٠) المرجع نفسه، "Sufi prisoners denied medical treatment for painful pellet wounds", 28 January 2019, and "Sufi woman beaten by inmate in Gharchak prison", 22 April 2019.

٤٩ - ووفقاً لتقارير، أُلقي القبض على ١٢٣ ناشطاً في مجال حقوق الأذريين، بمن فيهم الناشط البارز عباس لساني، خلال الفترة بين آذار/مارس وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨^(١٠١). ولا تزال مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير تفيد باستمرار حرمان الطائفة الأذرية من فرصة تعليم اللغة التركية الأذرية في المدارس. وهناك قيود مماثلة تؤثر على الأقليات الإثنية اللغوية الأخرى، مثل العرب والبلوش-ستانيين والأكراد^(١٠٢). وذكرت الحكومة أن الدورات الدراسية في اللغات الكردية والأذرية التركية والعربية وآدابها متاحة في الجامعات الإيرانية.

٥٠ - ووفقاً للمعلومات الواردة، أُلقي القبض على العشرات من العرب الأهواز لدعمهم المتضررين من فيضانات آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٩^(١٠٣). ورفضت السلطات احتجاجات العرب الأهواز على جهود الإغاثة التي بذلتها الدولة استجابةً للفيضانات^(١٠٤).

حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

٥١ - يشعر الأمين العام بالقلق لأن القانون الإيراني لا يزال ينطوي على تمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ويعاقبهم. ويجرم القانون الجنائي العلاقات الجنسية المثلية التي تتم بالتراضي بين البالغين. وجمهورية إيران الإسلامية هي واحدة من ثمانية بلدان تطبق عقوبة الإعدام على العلاقات الجنسية المثلية (انظر A/HRC/29/23). كما أن وسائل التعبير الأخرى عن نوع الجنس والحياة الجنسية في العلن أو على الإنترنت يمكن أن يعاقب عليها بالسجن والجلد والغرامات بموجب الأحكام الفضفاضة والغامضة من قانون العقوبات (المواد ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٧٠).

٥٢ - ويجرم قانون الجرائم الحاسوبية (٢٠٠٩) الأنشطة التي تستخدم الحواسيب في المشاركة في "محتوى فاحش" والترويج "للشذوذ الجنسي". وتستخدم السلطات هذا التعريف المبهم لتقييد طائفة واسعة من أنشطة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية على شبكة الإنترنت التي يعاقب عليها بالغرامات وبالسجن وبالإعدام^(١٠٥). وأظهر استقصاء لآراء إيرانيين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية أن أكثر من ٨٠ في المائة من المجيبين يخشون مراقبة الدولة للمحتوى الخاص بهذه الفئة على الإنترنت^(١٠٦).

(١٠١) انظر www.hra-news.org/2018/hranews/a-18035/؛ ومعلومات واردة من Impact Iran.

(١٠٢) معلومات واردة من Arc Association for the Defence of Human Rights for Azerbaijani People in Iran و Centre for Human Rights in Iran، "Iran's intelligence Ministry slaps Azeri rights activist with new charges, claim he's organizing protests from prison" 8 March 2019، و Unrepresented Nations and People Organization، "Iran: monitoring campaign for right to education in their mother tongue"، 26 September 2018.

(١٠٣) Centre for Human Rights in Iran، "Revolutionary guards arrest 11 Arab-Iranian flood volunteers in Khuzestan province"، 12 April 2019؛ ومعلومات واردة من Impact Iran، انظر www.instagram.com/p/Bwhep6An3nP/.

(١٠٤) Centre for Human Rights in Iran، "Revolutionary guards arrest 11 Arab-Iranian flood volunteers".

(١٠٥) Small Media، Breaking the Silence: Digital Media and the Struggle for LGBTQ Rights in Iran (2018).

(١٠٦) المرجع نفسه.

٥٣ - لاحظت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استمرار التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والتحرش بهم وتوقيفهم واحتجازهم تعسفا ومعاقبتهم وحرمانهم من حقوقهم (انظر CRC/C/IRN/CO/3-4؛ و CCPR/C/IRN/CO/3).

٥٤ - كما تشكل الممارسات القانونية والطبية في حق أفراد طائفة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية مدعاة للقلق. وعلى الرغم من أن التشريعات المحلية لا تحظر تغيير الهوية الجنسية، فإنه ينظر إليه بوصفه حالة طبية (اضطراب الهوية الجنسية) تعالج عن طريق جراحة تغيير نوع الجنس التي تؤيد الدولة إجرائها. ولا يقدم الإطار القانوني سوى خيارين، إما تلقي ما يسمى "العلاج التصحيحي" من أجل "علاج" الأشخاص من انجذابهم لنفس الجنس أو من عدم توافقتهم مع نوع جنسهم، أو إجراء عملية جراحية لتغيير نوع الجنس أو التعقيم. واستنادا إلى معلومات واردة إلى مفوضية حقوق الإنسان، فإن إجراءات جراحة تغيير نوع الجنس لا تفي بالمعايير الإكلينيكية الدولية وغالبا ما تؤدي إلى مضاعفات طبية. ولا تتاح للمرضى الذين يخضعون لمثل هذه العلاجات معلومات عن مخاطر ومزايا وصلاحيات هذه الإجراءات. كما تفيد تقارير بأن الأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية يخضعون "لعلاجات تنفيرية" ضارة أخرى، مثل إعطائهم هرمونات وأدوية قسرا^(١٠٧).

هاء - حالة الأشخاص ذوي الإعاقة

٥٥ - يرحب الأمين العام باعتماد قانون جديد في أيار/مايو ٢٠١٨ لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يحيط علما باتخاذ تدابير لجعل البنية التحتية العامة والنقل العام أكثر سهولة في طهران وغيرها من المدن الرئيسية. ويرحب بإنشاء المقر الوطني لمتابعة المطالبات المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وبتعيين مستشارين بشأن الإعاقة والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المناطق الحضرية.

٥٦ - ويعرب الأمين العام عن أسفه لأن قانون حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يستخدم مصطلحات مهينة و/أو واصمة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولأن إعاقه ملايين الأشخاص غير معتمدة رسمياً بسبب التعريف القانوني التقييدي لـ "الشخص ذي الإعاقة" مما يؤثر على إمكانية حصولهم على الخدمات المتخصصة (انظر CRPD/C/IRN/CO/1). ووفقاً للحكومة، فإن المصطلحات مورثة من القانون المدني المعتمد في عام ١٩٢٨ واستمرت في التشريعات.

٥٧ - ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون أيضاً عقبات متعددة تحول دون الحصول على التعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الحكومية. وغالبا ما يكونون حبيسي بيوتهم، ولا يستطيعون العيش بصورة مستقلة والمشاركة في المجتمع. ووفق ما أبلغ عنه، يلتحق أقل من ٥ في المائة من الأطفال

(١٠٧) Iranian Lesbian and Transgender Network, "Reparative therapies on gays and lesbians through cruel, inhumane and humiliating treatments has increased in Iran", 13 July 2018.

ذوي الإعاقة بمدارس الأطفال ذوي الإعاقة^(١٠٨). وأشارت الحكومة في تعليقاتها إلى أن البرلمان يناقش حالياً قانوناً شاملاً بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨ - ويساور الأمين العام القلق أيضاً إزاء مختلف أشكال العنف، بما في ذلك المعاملة غير الرضائية، التي لا يزال يتعرض لها الأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مؤسسات، كما يتضح ممّا أُبلغ عنه من اعتداء بدني على الأطفال في مركز سراري مهرباني للرعاية، في رشت، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولم تلغ أحكام القانون المدني (المادة ١١٧٩) وقانون العقوبات (المادة ١٥٨ (دال)) التي لا تعاقب الآباء والأوصياء القانونيين الذين يمارسون العنف ضد الأطفال ذوي الإعاقة^(١٠٩)، ولا يوجد نظام للإبلاغ عن الإيذاء وسوء المعاملة داخل المؤسسات.

واو - أثر الجزاءات

٥٩ - كما ذكر في التقارير السابقة للأمين العام، فإن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية تحتاج أيضاً إلى تقييم في السياق الاقتصادي الحالي، بما يشمل نقص الموارد المرتبط بتأثير إعادة فرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أعادت الولايات المتحدة الأمريكية فرض جزاءات كاملة النفاذ على أكثر من ٧٠٠ فرد وكيان وطائرة وسفينة^(١١٠). وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها لن تصدر أي استثناءات من شرط خفض الاستيراد بدرجة كبيرة لصالح المستوردين الحاليين للنفط الإيراني بعد انتهاء الإعفاءات من تطبيق الجزاءات الممنوحة للمشترين الرئيسيين الذي يحل في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩^(١١١). ووفقاً لما ذكره مسؤولون في الولايات المتحدة، فإن الجزاءات حرمت حكومة جمهورية إيران الإسلامية من الحصول على أكثر من ١٠ بلايين دولار من إيرادات النفط منذ أيار/مايو ٢٠١٨^(١١٢)، مما أثر بشكل ملحوظ على حالة اللاجئين الذين تستضيفهم جمهورية إيران الإسلامية، على نحو ما أبرزته الحكومة في تعليقاتها على هذا التقرير التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان.

٦٠ - ووفقاً لصندوق النقد الدولي، يقدر معدل التضخم لعام ٢٠١٩ بنسبة ٣٧,٢ في المائة (على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك)^(١١٣). ويمكن أن تؤدي الجزاءات المفروضة على جمهورية

(١٠٨) معلومات مستمدة من مركز حقوق الإنسان في إيران. "Some 137,000 students study at special schools in Iran", *Tehran Times*, 2 December 2017 "حوالي ١٣٧ ٠٠٠ طالب يدرسون في مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة في إيران"، صحيفة *Tehran Times*، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٠٩) Centre for Human Rights in Iran, "Iran's child protection bill includes kids with disabilities but fails to close legal loopholes", 7 August 2018.

(١١٠) United States of America, Department of Treasury, "U.S. Government fully re-imposes sanctions on the Iranian regime as part of unprecedented U.S. economic pressure campaign", press release, 5 November 2018.

(١١١) Michael R. Pompeo, Secretary of State, United States, "Decision on imports of Iranian oil", press statement, 22 April 2019.

(١١٢) United States, Department of State, "Advancing the U.S. maximum pressure campaign on Iran", fact sheet, 22 April 2019.

(١١٣) International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook: Growth Slowdown, Precarious Recovery (Washington, D.C., 2019) انظر www.imf.org/en/Countries/IRN#atag glance.

إيران الإسلامية إلى معدل تضخم بنسبة ٥٠ في المائة، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٠^(١١٤). ومن المتوقع أن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٩^(١١٥). ويبدو أن القيود المفروضة على المصارف الإيرانية والحذر المتزايد الذي تمارسه الشركات والمصارف الأجنبية لهما تأثير ملموس على الاقتصاد الإيراني. وقد قامت عدة مؤسسات مالية، كانت قد استأنفت أعمالها مع جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠١٦ بعد دخول خطة العمل الشاملة المشتركة حيز النفاذ، إما بتعليق أعمالها المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية أو بحصر المعاملات في النشاط التجاري المخصص للأغراض الإنسانية^(١١٦).

٦١ - وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، أقامت جمهورية إيران الإسلامية دعوى ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية، محتجةً بزعم حدوث انتهاك لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة بين البلدين في عام ١٩٥٥^(١١٧). وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدرت المحكمة أمراً باتخاذ تدابير مؤقتة، ريثما تتخذ إجراءات أخرى في هذه القضية وقرارها النهائي^(١١٨). ولا تزال الإجراءات في هذه القضية مستمرة^(١١٩).

٦٢ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أكدت حكومة الولايات المتحدة أن "الاستثناءات والأذون وسياسات الترخيص القائمة للمعاملات المتصلة بالعمل الإنساني وسلامة الطيران ستظل سارية المفعول" في إطار الجزاءات^(١٢٠). ومن الناحية العملية، يبدو أن المعاملات المتصلة بالعمل الإنساني قد ثبت أنها صعبة. فلا تزال الإجراءات التنظيمية المعقدة، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المصرفية غير الخاضعة للجزاءات، ونقص العملات الأجنبية في جمهورية إيران الإسلامية، تحد من إمكانية دفع المبالغ للشركات الأجنبية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلنت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن إنشاء أداة دعم المبادلات التجارية^(١٢١)، وهي وسيلة ذات أغراض خاصة تهدف إلى تيسير التجارة المشروعة مع جمهورية إيران الإسلامية مع التركيز على أهم القطاعات، مثل المنتجات الصيدلانية والطبية والسلع الغذائية الزراعية. وبدأ تشغيل الأداة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(١١٤) Alaa Shahine, "IMF sees risk of 50 per cent inflation on more U.S. sanctions", Bloomberg, 29 April 2019.

(١١٥) انظر www.imf.org/en/Countries/IRN#ataglance.

(١١٦) Jonathan Saul and Parisa Hefezi, "Exclusive: global traders halt new Iran food deals as U.S. sanctions bite – sources", 21 December 2018.

(١١٧) International Court of Justice, "Alleged violations of the 1955 Treaty of Amity, economic relations and consular rights (*Islamic Republic of Iran v. United States of America*)", press release, 3 October 2018.

(١١٨) المرجع نفسه.

(١١٩) International Court of Justice, "Certain Iranian assets (*Islamic Republic of Iran v. United States of America*)", Summary of the Judgment, press release, 13 February 2019, **Error! Hyperlink reference not valid.** and Fixing of Time-Limit for the Filing of Counter-Memorial of the United States, press release, 15 February 2019.

(١٢٠) Michael R. Pompeo, Secretary of State, United States, "Remarks to the Media", press statement, 3 October 2018.

(١٢١) انظر www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/iran/events/article/joint-statement-on-the-creation-of-instex-the-special-purpose-vehicle-aimed-at-fixing-the-time-limit-for-the-filing-of-counter-memorial-of-the-united-states و https://ec.europa.eu/delegations/japan/57475/statement-high-representativevice-president-federica-mogherini-creation-instex-instrument_en.

٦٣ - وأعرب المكلفون بولايات في مجال حقوق الإنسان عن قلقهم من أن الجزاءات والقيود المصرفية قد تؤثر دون مبرر على إنتاج الأدوية والمعدات واللوازم الصيدلانية^(١٢٢) وتوافرها وتوزيعها. وسيظل القطاع الصحي يتأثر بالارتفاع الكبير في أسعار الأدوية^(١٢٣) واستنفاد المخزونات المتاحة، إلى جانب تزايد خطر الفساد والعقبات التي تعترض تنمية صناعة المستحضرات الصيدلانية^(١٢٤)، مما قد يؤدي إلى زيادة الوفيات والأمراض التي يمكن الوقاية منها ويؤثر تأثيراً سلبياً على التمتع الفعلي بالحقوق في الصحة. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، فإنه في حين ينتج البلد ٩٦ في المائة من أدويته، فإنه يعتمد على استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاجها. وقد أصبحت الأدوية الأجنبية شحيحة منذ أوائل عام ٢٠١٨، ولا سيما الأدوية المتخصصة اللازمة لعلاج الأمراض التي تهدد الحياة أو النادرة، مثل السرطان وأمراض القلب والثلاسيميا والتصلب المتعدد^(١٢٥). وذكر أعضاء لجنة الصحة بالبرلمان أن جمهورية إيران الإسلامية تنقصها ٨٠ مادة صيدلانية^(١٢٦)، ووفقاً لما ذكره رئيس رابطة الرعاية الحرجة في البلد، فإن المستشفيات تعاني من نقص في الأدوية والمعدات الطبية^(١٢٧) والسلع الاستهلاكية^(١٢٨).

٦٤ - وتفيد التقارير بأن عدداً من الشركات الدولية الكبرى أوقفت الإمدادات الغذائية إلى جمهورية إيران الإسلامية لأنها لم تتمكن من إبرام صفقات تصدير جديدة للقمح أو الذرة أو السكر الخام أو غيرها من السلع الأساسية بسبب عدم تمكن المصارف الغربية من إتمام المدفوعات^(١٢٩). ومن المرجح أيضاً أن تؤدي الخسارة في الإنتاج الزراعي الناجمة عن الفيضانات الأخيرة إلى زيادة تضخم أسعار الأغذية مع ما يصاحب ذلك من آثار على قدرة الأشخاص ذوي القدرة الشرائية المنخفضة على شراء المواد الغذائية الضرورية^(١٣٠).

٦٥ - ومن دواعي القلق أن الجزاءات والقيود المصرفية قد أعاقَت عمليات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات عن دعم السكان في جمهورية إيران الإسلامية، ولا سيما في سياق جهود الإغاثة من الفيضانات التي بذلت مؤخراً^(١٣١). ويبدو أن الجزاءات أثرت على جهود الإغاثة هذه، ويعزى ذلك جزئياً

Tamara Qiblawi, Frederik Pleitgen and Claudia Otto, "Iranians are paying for US sanctions with their health", (١٢٢) CNN, 22 February 2019؛ و Nilo Tabrizi, "Iranians fear medicine shortages as U.S. tightens sanctions", *New York Times*, 11 November 2018

(١٢٣) "Impact of US sanctions on Iran's healthcare sector", *Financial Tribune*, 14 September 2018؛ انظر أيضاً www.ima.ir/news/83236255/

Bijan Khajepour, "How US sanctions intensify rent-seeking in Iran's pharma sector", *Al-Monitor*, (١٢٤) 16 January 2019

(١٢٥) انظر www.ettelaat.com/mobile/?p=107080

(١٢٦) انظر www.isna.ir/news/97061105121/ and www.asriran.com/fa/news/629545/

(١٢٧) انظر www.ilna.ir/fa/tiny/news-663910

(١٢٨) انظر www.ilna.ir/fa/tiny/news-673055

(١٢٩) Saul and Hafezi, "Exclusive: global traders halt new Iran food deals as U.S. sanctions bite" و Aradhana, "Singapore's Olam to make divestments of \$1.6 bln over next few years", *Reuters*, 24 January 2019

(١٣٠) The Economist Intelligence Unit, "China: prices on the rise", 26 October 2018

(١٣١) Bozorgmehr Sharafedin, "President Rouhani inspects flood damage in northern Iran", *Swiss Info*, 27 March 2019

إلى التأخيرات التي واجهتها وكالات الأمم المتحدة في الحصول على التراخيص التي تصدرها حكومة الولايات المتحدة والمطلوبة لاستيراد المواد الأساسية، مثل الأغذية والأدوية. وواجهت كيانات الأمم المتحدة أيضاً صعوبات في إعادة تزويد حساباتها المحلية بالأموال، واضطر بعضها إلى العودة إلى خيارات الدفع نقداً. وقد أدى الأثر المشترك للتقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية وارتفاع التضخم والتأخيرات في عمليات الشراء الدولية إلى نشوء تحديات أمام قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان. وستؤثر القدرة المحدودة للأمم المتحدة على تقديم خدمات جيدة وفي الوقت المناسب على أضعف الفئات في البلد، بما في ذلك النساء والأطفال والأسر المنخفضة الدخل واللاجئون.

ثالثاً - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان

٦٦ - يشجع الأمين العام على تقديم التقارير الدورية المتأخرة، بما في ذلك التقارير المقدمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تأخر تقديمها منذ السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٨ على التوالي. كما يشجع الأمين العام الحكومة على الامتثال لآليات المتابعة الخاصة بميثاق المعاهدات وتقديم المعلومات المطلوبة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في ملاحظاتها الختامية.

باء - التعاون مع الاستعراض الدوري الشامل

٦٧ - يرحب الأمين العام بنشر الحكومة تقريرها لمنتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(١٢٢). ويشجع المؤسسات الإيرانية وأصحاب المصلحة الإيرانيين على التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان في دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

جيم - التعاون مع الإجراءات الخاصة

٦٨ - يلاحظ الأمين العام أن مجلس حقوق الإنسان جدد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية في آذار/مارس ٢٠١٩ بموجب قراره ١٨/٤٠. ويشجع الحكومة على مواصلة حوارها البناء مع المقرر الخاص وعلى دعوته إلى زيارة جمهورية إيران الإسلامية.

٦٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١٧، دعت الحكومة ثلاثة مقررین خاصین لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد: المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

٧٠ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٩، أصدرت الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تسعة بيانات عامة وثمانٍ رسائل تتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. وردت الحكومة على خمس رسائل.

دال - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٧١ - يرحب الأمين العام بازدياد التواصل والتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان بشأن طائفة من قضايا حقوق الإنسان، من جانب المسؤولين الإيرانيين، ومنهم وزير الخارجية والممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية في جنيف وممثلين عن المجلس الأعلى لحقوق الإنسان. ويشجع الأمين العام الحكومة على التواصل مع المفوضية فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني.

٧٢ - وواصل المكتب التنفيذي للأمين العام ومفوضية حقوق الإنسان الإعراب للحكومة في عدة مناسبات عن قلقهما إزاء حالة الأطفال الجانحين المعرضين لخطر الإعدام الوشيك، والسعي إلى التفاعل بنشاط مع السلطات الإيرانية بشأن قضاء الأحداث.

رابعا - التوصيات

٧٣ - استنادا إلى هذا التقرير، يقدم الأمين العام التوصيات التالية:

٧٤ - يحث الأمين العام الحكومة على إلغاء عقوبة الإعدام الإلزامية وعلى تجميد استخدامها، وحظر إعدام الأطفال الجانحين في جميع الظروف، وتخفيف العقوبات الصادرة بحقهم.

٧٥ - ويحث الأمين العام الحكومة على كفالة استيفاء المعايير والضمانات الدولية لاتباع الإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة، ولا سيما عن طريق ضمان تمكين جميع المتهمين، بمن فيهم المتهمون بارتكاب جرائم ضد الأمن الداخلي والخارجي للدولة، من الاستعانة بمحامٍ من اختيارهم خلال مرحلة التحقيق الأولية وجميع المراحل اللاحقة من الإجراءات القضائية.

٧٦ - ويحث الأمين العام الحكومة على إلغاء القوانين التي تجيز استخدام التعذيب وسوء المعاملة كشكل من أشكال العقاب، وعلى ضمان قيام هيئات مستقلة ومحايدة بإجراء تحقيقات عاجلة وشاملة وفعالة في جميع حالات الوفاة التي حدثت أثناء الاحتجاز وفي جميع ما أبلغ عنه من حالات تعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، ومحاسبة المسؤولين عنها.

٧٧ - ويحيط الأمين العام علما على النحو الواجب بالتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها جمهورية إيران الإسلامية، ويشجع الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من آثارها والوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التزامها بحماية الفئات الضعيفة.

٧٨ - ويحث الأمين العام، فيما يتعلق بالتدابير التي من قبيل الاستثناءات الممنوحة للأغراض الإنسانية، على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لكفالة التنفيذ الفعال لتلك التدابير من أجل التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة غير المقصودة على الصعيد الإنساني.

٧٩ - ويحث الأمين العام الحكومة على ضمان أن يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والصحفيون والكتاب والناشطون في مجال حقوق العمال وأنصار البيئة من أداء أدوارهم بأمان وحرية، دون خوف من المضايقة والتوقيف والاحتجاز والعنف والمقاضاة؛ وعلى الإفراج عن جميع المحتجزين بسبب ممارستهم المشروعة والسلمية لحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المفاوضة الجماعية.

٨٠ - ويحث الأمين العام الحكومة على إلغاء القوانين التي تجرم حرية التعبير على الإنترنت أو تقيدها دون مبرر، وعلى ضمان عدم تقييد المحتوى على الإنترنت إلا عملاً بقرار صادر عن سلطة قضائية مستقلة ومحيدة وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة، وعلى إلغاء القرارات التي تمنع من رصد المحتوى أو تصفيته والقرارات التي تتعارض مع الحق في الخصوصية.

٨١ - ويحث الأمين العام الحكومة على اتخاذ مزيد من الخطوات العملية في التشريعات والممارسة العملية للقضاء على جميع أشكال التمييز وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد النساء والفتيات، وفقاً للمعايير الدولية، وعلى ضمان حماية حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان.

٨٢ - ويحث الأمين العام الحكومة على حماية حقوق جميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية، والتصدي لجميع أشكال التمييز ضدهم، والإفراج فوراً ودون شروط عن جميع المسجونين بسبب ممارسة حقهم في حرية الدين أو المعتقد.

٨٣ - ويحث الأمين العام الحكومة على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية واعتماد تشريعات تحميهم.

٨٤ - ويحث الأمين العام الحكومة على حماية حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة والتصدي لجميع أشكال التمييز ضدهم تمسحاً مع توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٨٥ - ويدعو الأمين العام الحكومة إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقيتي منظمة العمل الدولية الأساسيتين بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (رقم ٨٧) وبشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (رقم ٩٨).

٨٦ - ويشجع الأمين العام جمهورية إيران الإسلامية على تقديم التقارير الدورية المتأخرة وفقاً لالتزاماتها تجاه هيئات المعاهدات؛ ويدعو الحكومة إلى متابعة الملاحظات الختامية لتلك الهيئات وتوصيات الإجراءات الخاصة وإلى التعاون مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٨٧ - ويشجع الأمين العام الحكومة على مواصلة تعاونها البناء المتزايد مع مفوضية حقوق الإنسان في متابعة جميع التوصيات الواردة في تقاريره وتوصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.